مكتب المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في المغرب ينظّم دورة تدريبيّة حول الهجرة والاتجار بالبشر والإدارة المُتكاملة للحدود

في 26 حزيران، يونيو – قام مكتب المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، من خلال الشّراكة مع الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، باختتام دورة تدريبيّة حول الهجرة والاتجار بالبشر والإدارة المتكاملة للحدود، وقد خصّت هذه الدورة التدريبيّة الجهات الحكوميّة الفاعلة، وذلك بغية تحقيق الاستجابة للتحدّيات التي تترتّب على تدفّقات الهجرة المعقّدة وكذلك بغرض تزويدهم بالوعي والإدراك الكافي بموضوع حماية حقوق المُهاجرين.

وقد استفاد من حضور هذه الدورة التدريبيّة عدد وقدره 24 مُشاركًا، وقام هؤلاء المُشاركون بتمثيل مُختلف موظّفي أجهزة إنفاذ القانون في المغرب بما فيها، وزارة الداخليّة المغربيّة ووزارة العدل والحرّيّات والوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة ووزارة الصحّة ووزارة التكوين المهني والتشغيل والوفد الوزاري المشترك لحقوق الإنسان والشرطة المغربيّة والدرك الملكي المغربي والقوات المساعدة المغربية والوقاية المدنيّة.

وقد قامت الدورة التدريبيّة هذه بتغطية الدّوس المُستفادة وأفضل المُمارسات حول كيفيّة تحسين الحماية لضحايا الاتجار بالبشر، وبما يتّفق مع القانون ويتماشى مع المعايير الدوليّة. كما وقد أتاحت هذه الدورة التدريبيّة الفرصة أمام مُناقشة أفضل المُمارسات في مجال إدارة الحدود التي من الممكن أن تُطبّق في المغرب.

وتشهدُ المملكة المغربيّة تدفّقات هجرة من بلدان إفريقيا الواقعة جنوب الصّحراء الكبرى والبلدان الآسيويّة، ولا تُعتبر المملكة بلدًا للعبور فقط، وإنّما هي بلدٌ للاستقرار أيضًا بالنسبة للمُهاجرين غير النظاميّين. إنّ الظروف المعيشيّة لهذه المجموعات السّكانيّة وغيرها من المجموعات الضّعيفة (بما يشمل اللّاجئين وطالبي اللّجوء والقُصّر غير المصحوبين) هي غالبًا ما تكون ظروفٌ غير مستقرّة ولا آمنة.

وفي الصّدد التشريعيّ لما سبق، فإنّ سياسة الهجرة الجديدة التي تمّ استحداثُها في المملكة المغربيّة، في شهر أيلول، سبتمبر، من العام 2013، تهدفُ إلى تحديث الإطار التشريعيّ لقضايا الهجرة واللجوء والاتجار بالبشر في المغرب، وذلك بما يتماشى مع التزامات قانون الدّولي للهجرة، بما فيها الصّكوك القانونيّة التي صادقت عليها المملكة. وتتضمن سياسة الهجرة هذه على أحكام خاصّة بتسوية أوضاع اللّاجئين المُعترف بهم من قبل المفوضيّة السّامية للأمم المتحدة لشؤون اللّاجئين في المغرب، بالإضافة إلى القيام بتسوية أوضاع بعضٍ من مجموعات المُهاجرين ذوي الأوضاع الإداريّة غير النظاميّة، فضلًا عن وضع وتطوير تدابير ترمي إلى تحسين اندماج المُهاجرين. وقد سلّط التقرير الصّادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب الضّوء على ضرورة تحسين إدراك طواقم الموظّفين الذين يتعاملون مع المُهاجرين (من شرطة وحرس الحدود والموظّفين العاملين في السّجون والقضاة والموظّفين العاملين في الميدان الصّحّيّ، إلخ...)، وذلك لكي يتمكّنوا من الحصول على فهمٍ أفضل لأوضاع المُهاجرين، وكذا لكي يتمكّنوا من إدارة الهجرة بشكل أفضل أيضًا. كما وقد أوصى تقرير مجلس حقوق الإنسان أيضًا بالقيام بوضع وتطوير برامج تدريبيّة مخصّصة لتعزيز قدرات المسؤولين المعنيّين بإنفاذ القانون في مُكافحتهم ضدّ الاتجار بالبشر. وتهدف المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) إلى دعم الحكومة المغربيّة في قيامها بتنفيذ هذه السّياسة، وذلك من خلال تقديم الدورات التدريبيّة للموظّفين والأفراد المعنيّين العاملين في المجالات ذات الصّلة، وكذا القيام بإخضاعهم لأنشطة التوعية.

إنّ ورشة العمل هذه، التي تمّ تمويلها بشكلٍ مُشتركٍ من قبل الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون وصندوق التنمية الخاصّ بالمنظمة الدوليّة للهجرة (IOM)، هي ورشةٌ تُعتبر جزءًا لا يتجزّأ من مشروع صندوق التنمية الخاص بالمنظمة الدولية للهجرة (IOM) بعنوان «تمكين الحكومات لمُعالجة قضيّة تدفّقات الهجرة المُختلطة وحماية المُهاجرين في المتوجّهين إلى شمال إفريقيا، وعبرها ومنها». وقد تمّ إجراء الورشة من قبل طواقم من الموظّفين العاملين في مكتب المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) في المغرب وفي مكتب المفوضيّة السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين في المغرب أيضًا، كما وقد الدورة التدريبيّة هذه من بعض الموظّفين العاملين في مكتبي المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) في كلّ من مصر وموريتانيا والمتخصّصين في مجالات الاتجار والإدارة المتكاملة للحدود.

للمزيد من المعلومات الرّجاء التواصل مع محمّد لحلو على البريد الإلكترونيّ التالي: mlahlou@iom.int أو على رقم الهاتف: 0537652881

rocairo@iom.int • http://www.iom.int •فاكس: 39 651 273 2 20+ •هاتف: 40/1 651 273 2 20+